الدكتور الارياني في حوار صحفي:

لايوجد تد خل أوضغط خارجي في عملية الحوار

يستحيل التعامل مـع «القاعدة» بالطرق السلمية

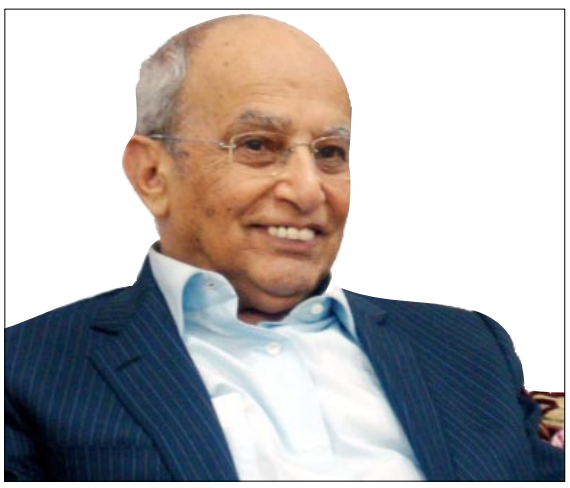

▫أكد الدكتور عبدالكريم الارياني -النائب الثاني لرئيس المؤتمر- انه لا يوجد أي تدخل خارجي أو ضغوط على اليمن حول الحوار..

وقال: نحن نتعامل فيما يخص الحوار مع أصدقاء اليمن وهي مجموعة دولية وذات وزن كبير دولياً في هذه الامور ولم يكن هناك تدخل أو ضغط، ولكن كأي مراقب مهتم حريص على أمن واستقرار اليمن يحث الجميع على الدخول في حوار، وهذا لا يعتبر ضغطاً على الاطلاق.

وشدد الدكتور عبدالكريم الارياني على إجراء الانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية في آن واحد حتى تثق المعارضة أنه لا يمكن التراجع عن تطوير النظام السياسي والاخذ بالقائمة النسبية.

محذراً من الأخطار التي تهدد الديمقراطية في بلادنا إذا لم تجر الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في ٢٧ ابريل المقبل.

موضحاً ان لجنة الحوار الوطني في اجتماعاتها القادمة ستقف على برامج ومواعيد زمنية للحوار تؤدي الى إجراء الانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية في وقت واحد.. مشيراً الى أنه لا يوجد فيتو على أي شخص يريد أن يحاور في إطار أمن وسلامة ووحدة اليمن.

وبيّن الدكتور الارياني ان اتفاق الدوحة يمني أسسه وشروطه وقواعده وكل ما فيه يمني وقطر ستشرف على تنفيذه.

مؤكداً أن الأزمة الاقتصادية هي الجذر الأساسي لمعظم مشاكل اليمن، وان مشكلة الحراك مرهونة بالحوار، أما القاعدة فيستحيل التعامل معها بالطرق السلمية.

حول هذه القضايا وغيرها من القضايا المهمة في نص حوار الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر مع قناة «العربية» الاسبوع الماضي.. «الميثاق» تعيد نشره تعميماً للفائدة.

□ في البداية نرحب بالدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي للرئيس اليمني والنائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي..؟

□□ عبدالكريم: أهلاً وسهلاً بكم.

■ دكتور عبدالكريم كسياسي مخضرم وله فترة طويلة في أروقة السياسة اليمنية وكان ومازال من صناع القرار في اليمن.. كيف تنظر الى الازمات التي تتعرض لها الجمهورية الآن خاصة الازمات الثلاث، الحوثيين القاعدة والحراك الجنوبي؟

□□ أنا أعطيك الأزمة الأولى قبل الثلاث وهي الأزمة الاقتصادية والفقر والبطالة مالم نتعاط مع هذه الازمة فلن نستطيع أن نفهم الازمات الثلاث.. لاشك ان المسالة الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى في انها الجذر الاساسي لمعظم المشاكل التي تواجهها اليمن بما في ذلك الازمات التي اشرت إليها ولكن لاشك ان الدولة والمجتمع يعملون جاهدين لتجاوز هذه الازمات بما فيها ازمة الحوثيين والتي ان شاء الله هي الآن في طريقها الى النهاية الكاملة ومسالة الحراك مرهونة بالحوار القادم ان شاء الله في شهر سبتمبر ومسالة القاعدة ليست الأكثر خطراً في رأيي ولكنها الأكثر تعقيداً.. القاعدة لها فكر ورأي وموقف يستحيل التعامل معه بالطرق السلمية.

اتفاق الدوحة

عندما تتحدث عن أن أزمة الحوثيين في طريقها الى الحل.. هل هناك معطيات معينة أم تتحدث عن مبادرات عن تفاهم.. عن تقارب الآن ما بين السلطة والحوثيين للوصول الى حل نهائي لهذه الأزمة؟

□□ نعم هناك الحوار.. المناقشات الدائرة في الدوحة التي تقوم على أساس محضر تفصيلي تم توقيعه والآن يجري إعداد آليات تنفيذ هذا المحضر وهي على وشك الانتهاء ولهذا تفاؤلي ينطلق من ان ما تم الاتفاق عليه في الدوحة هو أكثر تفصيلاً ودقةً وتزميناً من أي اتفاق آخر وهذا شيء يجعل الاتفاق مضموناً أكثر من غيره من الاتفاقات السابقة.

قطر ستشرف على التنفيذ

ولكن من الضامن لهذا الاتفاق خاصة وان الاتفاق الأول لم ينفذ وعادت المواجهات من جديد؟

□□ اقول ان الضامن الأول هو القناعة بين الطرفين مالم يكن الطرفان مقتنعين بان كفى ما جرى، فأي ضامن ثالث أي طرف ثالث يظل مرهوناً بحسن النوايا للطرفين ولكن دولة قطر تسعى جاهدةً وستشرف مباشرة على تنفيذ هذا الاتفاق الذي وقع برعاية قطرية كريمة.

اتفاق يمني بحت

هل هذا الاتفاق يمني- يمني أم انه أيضاً يراعي المصالح الاقليمية؟

□□ الحقيقة انه يمني - يمني، لأن هذا الاتفاق مبني على جميع المحاضر التي وقعت بين اللجنة الوطنية وجماعة الحوثي فاسسه وقواعده وشروطه وكل ما فيه يمني ولكن صراحة كان هذا رأيي في نهاية الجولة السادسة أن الثقة بين الطرفين بحاجة الى طرف ثالث، والحمد لله عندما التقى الرئيس مع أمير قطر في مدينة سرت أثناء القمة العربية تم الاتفاق بينهما.. على إحياء المبادرة القطرية حيث أن الطرفين قد تقاتلا وتحاربا وتولدت أحقاد بينهما، صحيح يتفقان على السلام وإنهاء الحرب لكن تبعات هذه الحرب بحاجة الى طرف ثالث يبصر الطرفين عندما يخطى أحد منهما.

إعادة الإعمار

ولكن هل ستقتصر المبادرة القطرية فقط على التوسط بين الطرفين أم أنها ستمتد الى إعادة إعمار صعدة التي دمرتها الحرب؟

□□ الحقيقة للتذكير ان اتفاق الدوحة الاول نص على انشاء صندوق لإعمار صعدة وهذا الصندوق جاء النص عليه بالاتفاق بين الحكومة اليمنية ودولة قطر ولذلك هناك صندوق أنشئ سيساهم فيه وكان النص واضحاً بساهم فيه الاشقاء والاصدقاء، فبات تعمير وإعادة تعمير صعدة ليس محصوراً على الوسيط فقط.. الصندوق مفتوح للجميع للمساهمة فيه.

نهاية لحرب صعدة

طيب الآن عندما نتحدث عن هذه الوساطة وهل هناك آلية جديدة لتنفيذها الى أين وصلتم فيها.. هل وقف النار حالياً والتهدئة كافية وستعطي المجال من اجل تنفيذ اتفاق جديد؟

□□ الحقيقة التفاصيل التي تعد الآن بصيغتها النهائية في الدوحة ليست متوافرة لدينا، ولكن لاشك ان الهدوء السائد هو من علامات أو من مظاهر تاثير الحوار في الدوحة هو بدأ الهدوء قبل الذهاب الى الدوحة والآن ما دام الحوار مستمراً في الدوحة وفعلاً هو على وشك الانتهاء وبدأ التنفيذ في أقرب وقت ممكن.. أنا متفائل جداً ان الحرب السادسة ستكون هي آخر الحروب إن شاء الله.

من هي قيادات الحراك؟

طيب لننتقل الى أزمة أخرى في اليمن أزمة ما يسمى بالحراك الجنوبي هناك من ينتقد الحكومة في صنعاء ويحملها المسئولية لتنامي هذه الازمة لانها سكتت عنها في البداية ولم تراع طلبات الشعب في الجنوب او اليمنيين في الجنوب أو بصياغة أخرى بعض المتقاعدين من الجيش الجنوبي السابق؟

□□ ليس صحيحاً ان الحكومة تغاضت عن هذه المطالب بل لقد أعيد معظم إن لم اقل كل من كانوا محالين لاسباب او أخرى حتى بعض المتقاعدين تقاعداً شرعياً تم استعادة عودة بعضهم.. القضية بدات مطلبية ولاشك ربما كان في عراقيل وصعوبات يعني لو بحثنا المشكلة باكملها لاتضح لك كم هي معقدة ومع ذلك انا اعتقد انها قطعت اشواطاً كبيرة في سبيل تجاوز المطالب الفردية.. هناك قضية فردية وهناك أناس استغلوا القضايا الفردية وحولوها الى مطالب جماعية تتجاوز حدود ما يمكن التفاوض عليه وبالذات المطالبة بفك الارتباط.. المطالبة بفك الوحدة.. هذه قضايا يعني لا يمكن أن تطالب بها بصورة مقبولة عند الآخرين، الأساس ان تطالب بشيء يكون في البداية مقبولاً ومع ذلك قضية الحراك الآن هناك اتفاق بين جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية بمباركة من القيادة السياسية اليمنية أن يكون الحوار شاملاً للجميع.. السؤال في قضية الحراك، هناك لجنة ستشكل من ثمانية أشخاص من كل طرف معنا ١٦شخصاً تتولى التواصل مع الجهات التي لم تشارك بعد وسيكون الحراك في مقدمتها.. لاشك السؤال الذي سيطرح نفسه وهذا سيجاب عليه لاحقاً: من هي قيادة الحراك التي يمكن التفاوض معها؟ هذا سيجاب عليه لاحقاً من قبل هذه اللجنة.

لا فيتو

ولكن ايضاً سؤال بغض النظر عن القيادات التي ستتفاوضون معها، هل هناك فيتو على اسماء بعينها ولنأخذ مثلاً علي سالم البيض؟

□□ لا يوجد فيتو مع أحد يريد أن يحاور في إطار أمن وسلامة واستقرار ووحدة اليمن.

ولكن فك الارتباط ليس مطروحاً على الطاولة؟

□□ إذا طرحه أحد المحاورين ليس مطروحاً في جدول الاعمال، هذا مؤكد، لكن إذا قلت أنا لا استثني أحداً قد يقف شخص في قاعة فيها ٢٠٠محاور واكثر من ٢٠٠ الآن بعد الاتفاق الأخير.. إذا وقف شخص وقال أنا أريد أن تعود الإمامة دعنا نقل «حوثي» أو وقف شخص وقال أنا أريد فك الارتباط أنا متأكد ١٠٠٪ ان الحاضرين سيقولون له: ليس هذا على طاولة الحوار.

خطوط حمراء

إذاً.. هناك خطوط حمراء؟

□□ ليست خطوطاً حمراء تؤدي بقائلها، غير فاعلها، الى السجن أما الخطوط الحمراء فهي موجودة لا توجد دولة ليس لديها خطوط حمراء إذا وجدت دولة ليس لها خطوط حمراء بالفعل وليس بالقول، القول ليس عليه خطوط حمراء هو قول أما الفعل هذا موضوع آخر.

الحراك يخدم القاعدة

أيضاً عند الحديث عن الحراك السلمي في الجنوب هناك ربط بينه وبين تنظيم القاعدة وتصاعد تواجد تنظيم القاعدة خاصة في المحافظات الجنوبية وهناك اتهامات صريحة من السلطة في صنعاء بهذا الخصوص.. هل لديكم دلائل على هذا الارتباط؟

□□ انا لست مطلعاً على ارتباط كامل لكن - مع الأسف الشديد - الحراك يسهل مش عمداً ولكن الأجواء التي خلقها الحراك في المحافظات الجنوبية سهلت كثيراً للقاعدة بالانتشار والتنفيذ.. هناك تصريحات من اشخاص يتحدثون باسم الحراك وينفون انهم على صلة أنا لا اعرف مدى العلاقة لكن الذي واضح للعيان لا تحتاج ان تكون خبيرا ان عدم الاستقرار الذي اوجده الحراك بالطريقة التي يعمل بها قد سهل للقاعدة مهاماً كثيرة مع الأسف.

الحوار.. وصفة سحرية

دكتور عبدالكريم أنت تؤمل كثيراً على الحوار الوطني وذكرته أكثر من مرة وكأنه الوصفة السحرية التي ستحل جميع مشاكل اليمن؟

□□ لاشك ان المدخل لحل المشاكل هو الحوار، الحوار مدخل وصفة سحرية أو غير سحرية هذا يعتمد على النوايا إذا حسنت النوايا فالحوار وصفة سحرية، وإذا لم تحسن النوايا فالحوار مجرد مدخل يبدأ ولا ندري كيف ينتهي؟

نطمئن المشترك

وبالتأكيد أنت تشير الى بعض التشكيك خاصة من قوى المعارضة في عزم الحكومة وفي صدق نيتها فيما يتعلق بهذا الحوار؟

□□ نعم هذا واحد من الامور التي اردت الاشارة إليها.. المعارضة صراحة يقولون ان السلطة او الحكومة اوالدولة همها الأول هو إجراء الانتخابات وانها بعد الانتخابات ستقول وداعاً للحوار، هذه دعواهم وهذا الكلام غير صحيح، الحوار يعني ينص على ما يلي:

أولاً: إعداد تعديلات دستورية يعني مواد جديدة في الدستور تؤدي الى تطوير النظام السياسي ومادة أو مادتين تنص على الانتخابات للقائمة النسبية والقائمة النسبية لا يسمح الوقت للحديث فيها وهي معقدة ولابد من الاتفاق على احد الانظمة فيها.. نقول أحنا من جانبنا أنا من جانبي بصفتي في المؤتمر الشعبي أؤكد أن -وهذا ما قلته قبل- الانتخابات والتعديلات الدستورية يجب ان تتم في آن واحد حتى نثق المعارضة أننا لن نخوض الانتخابات ثم ننقلب على تطوير النظام السياسي والأخذ بالقائمة النسبية، فإذاً لابد ان تكون وهذا ممكن، البعض يقول الوقت غير كاف ولكنني على يقين إذا هناك جدية وحسن نية فإن الاتفاق على إجراء الانتخابات في موعدها ليس عائقاً في سبيل الوصول الى التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام الانتخابي والنظام السياسي وللاتفاق على القائمة النسبية.

المستقبل

لكن التعديلات التي تطالبون بها في المؤتمر الشعبي الحاكم ..هل ستكون ايضاً مطروحة على طاولة النقاش قبل الوصول الى البرلمان؟

□□ لا.. التعديلات يجب الاتفاق عليها بين الطرفين سواء من المؤتمر او من المعارضة، يجب الاتفاق على نصوص دستورية تكون جاهزة للاستفتاء.. لابد أن تمر في البرلمان ثم تطرح للاستفتاء.. هذا رأيي الشخصي وأنا على يقين انه إذا كان هناك حسن نية فيمكن الاتفاق على هذه الحزمة من النصوص الدستورية قبل إجراء الاقتراع وبالتالي يكون الاستفتاء على التعديلات الدستورية لأن في الدستور مواد لا يمكن أن تصبح نافذة حتى ولو أقرها مجلس النواب بتصويت ثلاثة أرباع المجلس ولابد من العودة الى الشعب للاستفتاء عليها، ومنها المادة التي سيتفق عليها والخاصة بالقائمة النسبية، لا يمكن أن تصبح نافذة إلا بعد الاستفتاء وبالتالي الاستفتاء والانتخابات.. وأنا متاكد ان اي تواطؤ بين القوى السياسية مجتمعة في اليمن سيؤثر تأثيراً بالغاً بحيث ان الشعب اليمني يقول نعم للتعديلات عندما يقترع على اختيار من يمثله في السلطة التشريعية وإصلاح نظام سياسي وانتخابي لا يجوز ان يصبح نافذاً بين عشية وضحاها.. إصلاح الأنظمة يأخذ مداه ويأخذ وقته ونحن لا نتفاوض لكي نكسب جولة اليوم.. هذا النوع من التفاوض هو لكسب جولات المستقبل.. التفاوض في مثل هذه الأمور يجب أن يكون المستقبل هو هدفنا وليس بالضرورة اكسب الجولة اليوم وخلاص.

التعديلات برنامج المؤتمر

طيب دكتور عبدالكريم بالحديث عن التعديلات الدستورية هناك ضبابية وعدم وضوح بشأن تلك التعديلات.. هل لنا أن نطلع على أبرز تلك التعديلات؟

□□ دعني اتحدث باسم الحزب الحاكم.. وأولاً في انتخابات ٢٠٠٦م الأخ رئيس الجمهورية قدم للشعب برنامجاً انتخابياً كان من ضمنه تطوير النظام السياسي وبالذات فيما يخص الحكم المحلي أو السلطة المحلية والغرفة الثانية وهي مجلس الشورى اعدت نصوصاً دستورية جديدة لتطوير النظام السياسي في إطار ما نراه كحزب حاكم.. إذاً هناك مادة ستقدم للحوار وهم لديهم برنامجهم لكنه ليس معداً بالصياغة الدستورية.. لابد ان تصاغ مواد دستورية يتفق عليها ما سيعرض من جانب الحزب الحاكم مقترح وليس بالضرورة هو النهائي لكن لابد من التفاوض على مواد دقيقة وواضحة وانت تعرف الدساتير لا يمكن أن تقوم على أية ضبابية ممكنة.

متمسك بالدستور

ولكن في حال حصلت إشكالية ما بين الحكومة والمعارضة هل ستمضون قدماً في الانتخابات المؤجلة لسنتين؟

□□ اولاً.. الانتخابات أُجلت ولمرة واحدة.. بعض الناس ينسى ان مجلس النواب عندما عدل المادة ٦٥ من الدستور قال: ولمرة واحدة.. والدساتير ليست لعبة (بينق بونق) تضرب من هنا وانا اضرب من هنا .. لايجوز أن يتحول النظام الدستوري الديمقراطي الانتخابي الى مزاج للاحزاب وللحزب الحاكم وللسلطة الحاكمة.. انا شخصياً اقول مُدد لمجلس النواب مرة واحدة يعني مرة واحدة ولذلك يجب أن تجرى الانتخابات في موعدها ٢٧/ابريل ٢٠١١ .. الحوار انا اعتقد ان القرار بيد المتحاورين إذا عملوا بجد واخلصوا النيات ووثقوا ببعضهم البعض يمكن التوصل الى تطوير النظام السياسي والانتخابي دستورياً.. أولاً لا تستطيع ان تطبق شيئاً مالم تنص عليه في الدستور بحيث تصبح ملزمة للجميع ومطروحة للاستفتاء.. هذا هو النظام الدستوري في اليمن ما تقدر تتجاوزه ولا تقدر تستمر في تأجيل الانتخابات.. انا من المتشددين في هذا الامر وقلت في ندوة من الندوات إذا لم تجر الانتخابات في ٢٧/ابريل القادم فلن أرى الديمقراطية في اليمن في حياتي.

لا تدخل خارجي

طبعاً هذه نقطة مهمة أو ربما تعكس التخوف لديكم كسياسي يمني محنك من أن تفشل او تفشل عملية الحوار الجارية الآن، ولكن بالنسبة للحوار ايضا بالتأكيد هو مطلب وطني كما اشرت سواء من قبل الحكومة او من قبل المعارضة لكن هناك حديث عن تدخل دولي وضغط دولي على الحكومة في صنعاء من اجل المضي قدماً في هذا الحوار؟

□□ في الحقيقة لا يوجد تدخل، ونحن نتعامل فيما يخص الحوار مع ما يسمى أصدقاء اليمن وهي مجموعة دولية وذات وزن كبير دولياً في هذه الأمور لم يكن هناك تدخل أو ضغط ولكن كما تقول انت كما يقول اي مراقب مهتم باليمن حريص على أمن واستقرار اليمن يحث الجميع على الدخول في حوار هذا لا يعتبر ضغطاً على الاطلاق.. فالضغط غير موجود واصدقاء اليمن سيجتمعون في نيويورك وأنا على يقين انهم سيباركون الخطوات التي تجري من اجل الحوار.. لكن هذه المباركة لا تعني الضغط. **.وهل هناك طاولة زمنية او جدول زمني للانتهاء من هذا الحوار خاصة ونحن على بعد أقل من ثمانية اشهر من موعد الانتخابات التشريعية المقبلة؟**

□□ هذا الجدول الزمني للحوار سيتم الاتفاق عليه في الاجتماعات التي تجري في اواخر سبتمبر.. لابد من الاتفاق على موعد زمني او مواعيد زمنية ولا اجد أن هناك استحالة في الاتفاق على مواعيد زمنية تؤدي الى الانتخابات والى الاستفتاء معاً في وقت واحد. □

اتفاق الدوحة أسسه وقواعده وشروطه وكل ما فيه يمني

لا يمكن تجاوز الدستور ولا يجوز أن يتحول إلى لعبة بين الاحزاب

الحكومة لم تتغاضَ عن مطالب المتقاعدين.. والحراك سهل لـ«القاعدة» تنفيذ اعتداءاتها

الأزمة الاقتصادية هي الجذر الأساسي لمعظم مشاكل اليمن

■ **الأحزاب اتفقت على أن يكون الحوار شاملاً..والسؤال: من هي قيادة الحراك التي يمكن التفاوض معها؟!**

■ **الانتخابات والتعديلات الدستورية يجب أن تتم في آن واحد**

■ **لا فيتو على أحد يريد أن يحاور في إطار أمن وسلامة ووحدة اليمن**

■ دانت لقاءات أعضاء المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ريمة الأعمال الخارجة على القانون والجرائم التي ترتكبها عناصر الإرهاب والتخريب الحوثية،والانفصالية ، والقاعدة ،التي تطال المكتسبات الوطنية والتنموية وتمس أمن وسلامة المجتمع.

وجددت اللقاءات التنظيمية - التي امتدت من مطلع شهر رمضان المبارك وشملت هيئات وتكوينات المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة على مستوى المديريات والمراكز برئاسة الأخ علي سالم الخضمي عضو اللجنة العامة محافظ المحافظة وقوف أبناء ريمة إلى جانب الإجراءات الأمنية والعسكرية في الدفاع عن أمن وسلامة ومكتسبات الوطن وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

وأشاد المشاركون بالمواقف الشجاعة والتضحيات التي يقدمها أبناء القوات المسلحة والأمن البواسل في سبيل الوطن وحماية المصالح الوطنية.

مجددين وقوفهم إلى جانب القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام ، وتأييدهم لنهجه الحكيم ومواقفه الوطنية الشجاعة المتصدية للمؤامرات الداخلية والخارجية التي تحاك ضد أمن واستقرار الوطن.

وفيما يتعلق بالحوار أكدت اللقاءات المؤتمرية على أهمية اجراء الحوار تحت سقف الدستور والمرجعيات الوطنية الكبرى ومنها الميثاق الوطني باعتباره وثيقة وطنية مهمة.

وشددوا على التمسك بمنطلقات اتفاق فبراير والحيثيات الدستورية والبرلمانية التي حددت الموعد الانتخابي البرلماني في ٢٧ أبريل ٢٠١١م ، و أن تكون الأولوية في الإصلاحات الدستورية للتشريع لحكم محلي واسع الصلاحيات وبما يحقق اللامركزية المالية والإدارية والتنمية المحلية، وأن يفضي الحوار إلى تشكيل اصطفاف وطني يدافع عن المكتسبات الوطنية وينأهض مشاريع العنف والإرهاب والتخريب.

وشددوا على التمسك بالمواعيد والاستحقاقات الدستورية والديمقراطية وإجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها الدستوري ٢٧ أبريل ٢٠١١م والحرص على عدم الانجرار وراء رغبات ونوايا إيصال البلاد إلى مرحلة فراغ دستوري.

وعلى المستوى التنظيمي توصي قيادات وتكوينات المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ريمة بأهمية استعادة كافة التكوينات التنظيمية لنشاطها على كافة المستويات الرأسية والأفقية ورفع وتيرة الأداء التنظيمي إلى مستوى الأحداث والتحديات التي يواجهها الوطن استشعارا للمسؤولية التاريخية التي ينهض بها المؤتمر على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قيادات وتكوينات مؤتمر ريمة تدين مشاريع العنف والارهاب وتتمسك بإجراء الانتخابات في موعدها